موسكو تدعو كييف إلى تقبل «الحقائق على الأرض» لإحلال السلام

زيلينسكي : نحتاج مساعدة عاجلة بـ 800 مليون يورو

«وكالات» : قال الكرملين أمس الثلاثاء، إنه ينبغي لأوكرانيا أن تأخذ في الاعتبار «الحقائق» التي طرأت على الصراع الأوكراني حتى يكون هناك سلام بين الجانبين.

ورفض المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، اقتراحاً من 3 خطوات قدمه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لإحلال السلام، مضيفاً أن التقدم غير ممكن «دون أخذ الحقائق في الاعتبار».

من جهة أخرى قدر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس الثلاثاء، أن بلاده التي تضررت البنى التحتية للطاقة فيها بسبب الضربات الروسية بحاجة الى «800 مليون يورو على الأقل» كمساعدات طارئة لتلبية احتياجات السكان خلال فصل الشتاء وذلك خلال افتتاح مؤتمر دولي للتضامن مع أوكرانيا ينظم في باريس.

وقال زيلينسكي عبر الفيديو خلال افتتاح مؤتمر دولي للتضامن مع أوكرانيا ينظم في باريس «نحتاج إلى عدة فئات من المعدات والمحولات والمعدات المستخدمة لإصلاح شبكات التوتر العالي وتوربينات الغاز».

وأضاف «يحتاج نظام الطاقة لدينا على الأقل حتى نهاية موسم التدفئة إلى مساعدة طارئة من قبل نظام الطاقة الأوروبي، أي استيراد الكهرباء من دول الاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا». وأشار الى ان هذا «سيكلف حوالى 800 مليون يورو».

وتنظم فرنسا الثلاثاء مؤتمراً دولياً لدعم أوكرانيا بحسب تعبير الرئيس إيمانويل ماكرون من أجل «مساعدة الأوكرانيين على تجاوز الشتاء» فيما بدأت القوات الروسية حملة تدمير منهجي للبنى التحتية للطاقة.

وقال زيلينسكي «نحن نبذل كل جهدنا لمواجهة إرهاب الطاقة» مقدرا كلفة «الإصلاح السريع للبنى التحتية المدمرة من جراء الضربات الروسية» بحوالى 1.5 مليار يورو.

من جهة أخرى أكد رئيس الوزراء الأوكراني دينيس شميهال، الثلاثاء، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وافقت على إرسال فرق دائمة إلى محطات البلاد النووية بما فيها زابوريجيا الخاضعة للسيطرة الروسية وحيث تدور معارك.

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

وقال شميهال في بيان على وسائل التواصل الاجتماعي أعقب لقاء عقده في باريس مع مدير الوكالة رافايل غروسي: «تهدف البعثات لتأمين المحطات، وتسجيل جميع المحاولات الرامية للتأثير عليها من الخارج، خصوصاً القصف الذي ينفذه المعتدي الروسي».

من جانب اخر قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الثلاثاء، إن هناك اتفاقاً لنقل الأسلحة الثقيلة من محطة زابوريجيا الأوكرانية للطاقة النووية، مضيفاً أن محادثات تجري حاليا بشأن الإجراءات المتعلقة بذلك.

وأضاف لدى وصوله لحضور مؤتمر دولي بباريس «تمكنا من حماية تشرنوبيل وهدفنا حماية زابوروجيا، والأسابيع المقبلة ستكون حاسمة».

وتستضيف فرنسا حالياً مؤتمراً دولياً لتقديم مساعدات عاجلة لمساعدة أوكرانيا على تجاوز درجات حرارة الشتاء الباردة، مع استهداف القوات الروسية البنية التحتية المدنية في جميع أنحاء البلاد.

من جهة أخرى قال وزير الدفاع الإيطالي أمام البرلمان أمس الثلاثاء، إن «شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا ستتوقف بمجرد بدء محادثات السلام لإنهاء الغزو الروسي».

وأضاف الوزير غويدو كروسيتو في كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ «أدرك أن المساعدات العسكرية يجب أن تتوقف عاجلاً أو آجلاً، وسوف تنتهي عندما نجري محادثات السلام التي نأمل جميعا فيها».

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اعتمد مجلس الوزراء الإيطالي مرسوماً يسمح بمواصلة إمداد أوكرانيا بالأسلحة طوال العام المقبل دون السعي للحصول على موافقة رسمية من البرلمان لكل شحنة جديدة.

من ناحية أخرى قال رئيس الوزارء البريطاني السابق بوريس جونسون، إنه يجب على المملكة المتحدة أن تمد أوكرانيا بصواريخ طويلة المدى «لإنهاء الحرب».

ودعا السياسي المحافظ إلى تقديم دعم غربي أكبر لأوكرانيا، بما في ذلك إمداد البلاد التي تمزقها الحرب بأنظمة صواريخ عابرة ذات مدى أطول.

وقال وزير الدفاع بين والاس إنه «يراجع باستمرار أنظمة السلاح التي يمكننا توفيرها، وإنه منفتح على رؤية الخطوة التالية إذا استمرت روسيا في استهداف المناطق المدنية وانتهاك اتفاقيات جنيف»، حسبما ذكرت وكالة الأنباء البريطانية «بي إيه ميديا».

إلا أن الحكومة البريطانية أشارت إلى أن المملكة المتحدة لا تخطط لإمداد أوكرانيا بصواريخ طويلة المدى.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئيس الوزراء ريشي سوناك: «ستعرفون أن المعدات العسكرية التي نقدمها لأوكرانيا مخصصة للاستخدام في أوكرانيا لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد الغزو غير القانوني».

وأضاف «لست على علم بأي خطط لتغيير ذلك النهج، لكن من الواضح أننا نراجع هذه الأمور».

من جهة أخرى أعلن مسؤول عسكري أمريكي كبير الإثنين، أنّ روسيا تضطرّ على ما يبدو لاستخدام قذائف مدفعية قديمة بسبب تناقص حجم مخزوناتها من الذخيرة الحديثة بعد أكثر من تسعة أشهر من الحرب في أوكرانيا.

وقال المسؤول الكبير في البنتاغون لصحافيين طالبا عدم نشر اسمه، إنّ مخزونات روسيا من الذخيرة الحديثة «تتضاءل بسرعة»، وقد لا تكفيها سوى حتّى مطلع العام المقبل إذا ما واصلت قوّاتها قصف أوكرانيا بالوتيرة الحالية.

وأضاف أنّ هذا الأمر «هو على الأرجح ما يجبرهم على استخدام قذائف نعتبرها بالية».

وأوضح أنّ هذه الذخيرة البالية «تعني بعبارة أخرى أنّك تلقّم القذيفة في المدفع وتأمل أن تنطلق أو أن تنفجر عند سقوطها».

وكان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن أكّد في نوفمبر الماضي أنّ القوات الروسية تعاني من نقص في مخزوناتها من الذخيرة، معتبراً أنّ السبب في هذا النقص هو مشاكل لوجستية وقصف القوات الأوكرانية لمستودعات الذخيرة الروسية.

النواف : جئنا

وقال سموه في كلمته أمام مجلس الأمة، خلال مناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ 17 «2026-2022» : إن الحكومة تأمل أن يحقق هذا البرنامج تطلعات المواطنين والمواطنات، وأن يتلمس احتياجاتهم ودفع عجلة التنمية، بما يحقق مستقبلا واعدا ومزدهرا للبلاد، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي عهده الأمين.

في سياق متصل، أكد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، أن برنامج العمل الحكومي يستهدف تعزيز البناء المستقبلي للدولة، والعمل على وضع أسس منهجية واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وقال الوزير الرشيد وهو رئيس لجنة متابعة برنامج عمل الحكومة، أمام مجلس الأمة : إن أولى لبنات الإصلاح تنطلق من وضع رؤية جديدة للعمل الوطني تستند على العزم، والعمل الجاد والأداء المسؤول والمحاسبة الفعالة وتحديد الأولويات الوطنية والمضي في تحقيقها.

أضاف أن الحكومة تتخذ من الشراكة البناءة والتعاون المثمر بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء سبيلا للاتفاق على برنامج عمل إصلاحي شامل، يعزز من مسيرة الوطن الذي يعاني من مشكلات «جسيمة» وتحديات «كبيرة»، وصولا إلى مجتمع ينعم بالأمن والرخاء واقتصاد مزدهر ويحتوي على قطاعات تتسم بالشراكة مع القطاع الخاص.

وذكر أن «برنامج عمل الحكومة يركز على الأسرة الكويتية، باعتبارها أساس المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية رغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وتكرار الأزمات التي تشكل عبئا على جميع الدول وتطوير دعائم التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية التي تعزز من رخاء المواطنين وتحسين جودة حياتهم».

ولفت إلى أهمية «إعادة هيكلة الجهاز الحكومي والتحول من المشغل للأنشطة الاقتصادية إلى المنظم والمراقب لها، مع تمكين القطاع الخاص الذي يضطلع بدور رئيسي وهو شريك في تعزيز مسيرة التنمية والنهوض بمقومات الدولة».

وبين أن البرنامج يتكون من عدة محاور رئيسية ومجالات مختلفة ومبادرات كثيرة تعبر عن اتجاهات الحكومة خلال الفصل التشريعي الـ 17 ومتضمنة الأدوات التشريعية والجهات المسؤولة عنها، والمدد الزمنية لكل برنامج علاوة على البرامج التفصيلية والتنفيذية ومشروعات خطط التنمية.

بدوره أوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي، أن برنامج عمل الحكومة يستهدف معالجة التحديات الرئيسية للبلاد من خلال محاور تشمل مجموعة من البرامج والمبادرات.

جاء ذلك في كلمة للدكتور مهدي بعد انتقال المجلس إلى مناقشة بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ 17 «2026-2022» طبقا لنص المادة «98» من الدستور.

وأوضح مهدي أن البرنامج يتكون من عشرة محاور رئيسية هي «السياسي - الحوكمة والرقمنة - العدالة والأمن - الاجتماعي - التعليم - البنية التحتية والطاقة - القوة العاملة - الترفيه والرياضة - الاقتصاد والمال - الصحة».

أضاف أن لكل محور مجموعة من المجالات وعددها 30 مجالا، تضم مجموعة من البرامج والمبادرات التي تحتاج إلى أدوات تشريعية أو مشاريع لتنفيذها.

وذكر أن برنامج عمل الحكومة يستهدف معالجة مجموعة من التحديات الرئيسية، هي ارتفاع الطلب على الخدمات الاسكانية وارتفاع مستويات التضخم عالميا ومحليا، وزيادة الفجوة التعليمية والفاقد التعليمي وارتفاع الطلب على الخدمات الصحية وأحادية الموارد «النفط».

وبين أن التحديات تشمل عدم تناسب فرص العمل المتاحة مع معدلات الطلب وتراجع التصنيف الائتماني السيادي للدولة، وتداخل أدوار الجهات الحكومية والتحديات أمام تأهيل القياديين ومدى سرعة تقديم الخدمات العامة وجودتها.

وأشار إلى تحديات رئيسية أخرى هي مستويات غير إيجابية لمؤشر مدركات الفساد وبيئة الأعمال غير جاذبة، وتحديات أمام السياحة الداخلية ومدى كفاءة البنية التحتية وارتفاع الطلب على الكهرباء ومؤشرات سلبية لمستويات البيئة.

وأفاد بأن النتائج المرجوة من برنامج عمل الحكومة هي إيجاد بدائل إسكانية لنسبة 40 في المئة من الطلبات ونظام أكثر عدالة للرواتب والدعوم وسد الفجوة التعليمية، وتطوير الرعاية الصحية وتوفير 30 ألف فرصة عمل ورفع التصنيف الائتماني إلى مستوى «أي أي» بنظرة مستقرة بحلول عام 2026 ورصد التشابك في الخدمات الحكومية.

أضاف أن النتائج تشمل تمكين المرأة لشغل نسبة 30 في المئة من المناصب وتحويل نسبة 80 في المئة من المعاملات الحكومية إلى رقمية وتحسين مؤشر مدركات الفساد إلى ترتيب 40 بحلول عام 2026، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنمية قطاع الترفيه وتحسين المؤشرات البيئية والبدء بتنفيذ سكة الحديد واستكمال ميناء مبارك وإدخال استخدامات الطاقة المتجددة.

وأخذ رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون موافقة المجلس على إحالة برنامج عمل الحكومة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، على أن تقوم بإعداد تقريرها بعد أخذ آراء جميع اللجان البرلمانية المختصة، ثم رفعه إلى المجلس لمناقشته.

تتمات

المجلس أقر

ويشمل التقرير أيضا اقتراحات بقوانين بتعديل المادة الثانية من القانون رقم «114» لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

وتقضي المادة الأولى من القانون على ان يستبدل بنص المادة من القانون رقم «114» لسنة 2014 المشار إليه النص التالي: «تسري أحكام هذا القانون على كل من:

1 - المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

2 - المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة.

3 - الأرملة الخاضعة لقانون المساعدات العامة أو الأرملة التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية وبلغت «50» سنة ميلادية.

4 - المطلقة التي تتلقى مساعدة اجتماعية ولا يقل عمرها عن «50» سنة ميلادية.

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

وبالإشارة إلى المذكرة الإيضاحية للقانون فقد تضمنت إضافة فئات إلى التغطية التأمينية الصحية أحدها المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة وهي التي تم النص عليها بالمرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن ربط واستحقاق المساعدات العامة حيث عرف المرسوم في المادة الأولى منه: «الكويتية المتزوجة: المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت (55) سنة ميلادية مالم يثبت وجود مصدر دخل خاص بها».

أضافت المذكرة الإيضاحية ان هذه الشريحة منحت المساعدة العامة وهي نفسها الفئة التي ارتأى المشرع ضمها إلى خدمات التأمين الصحي المقررة وفقا لهذا القانون وقد صيغت الإضافة بالمرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة فقط لمواجهة أي تعديل قد يطرأ على سن هذه الفئة المحدد في المرسوم.

العوضي : لا تهاون

الواردة المتعلقة بنقص الأدوية في جلسة مجلس الأمة العادية، إلى التواصل مع الجهات المعنية للعمل على سرعة الانتهاء من إجراءات الدورة المستندية ووضع الضوابط لذلك، دون إخلال بدور الجهات الرقابية في القيام بواجبها.

وقال إنه تم الوقوف بشكل دقيق على تقارير المخزون الاستراتيجي من الأدوية والمستلزمات الطبية، واستمرار العمل على مدار الساعة لتعزيزه، مع التأكيد الحاسم والقاطع على توفير كل الأدوية المماثلة لأي دواء وجد فيه بعض النقص، مشددا على أنه لم ولن يدخر جهدا في محاسبة كل من قصر أو تقاعس عن أداء الدور المنوط به.

وشرح الحلول الجذرية بعيدة المدى التي سيتم العمل عليها لحل هذه المشكلة المتكررة منذ سنوات، عبر توطين الصناعة الدوائية وتذليل كل التحديات لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتعزيز منظومة الأمن الدوائي في البلاد «لأن الكويت تملك كل الإمكانيات والمقومات، لتكون مركزا لصناعة الأدوية وإنتاج اللوازم الطبية في المنطقة».

أضاف أن الحلول الجذرية تشمل اعتماد آليات جديدة للتعاقد مع الشركات الموردة للأدوية بما يضمن حقوق الوزارة والمستوردين، وكذلك العمل على زيادة الاستفادة من الشراء الجماعي الموحد مع دول مجلس التعاون الخليجي بصورة سريعة.

وأوضح الوزير العوضي أن النقص الحاصل لبعض الأدوية في المؤسسات الصحية ليس وليد اللحظة «وقد لامسنا ذلك كمواطنين في بداية مرحلة ما بعد الجائحة، وما تركته من آثار وانعكاسات على جوانب عدة في الحياة وكان لملف الأدوية - عالميا - نصيبا منها».

وتابع «لامست هذه المشكلة كما لامسها العديد من المواطنين والمواطنات، قبل أن أتشرف بتحمل مسؤولية وأمانة وزارة وكطبيب ومواطن كويتي، يؤلمني ما يؤلم أي مواطن»، مؤكدا أن القيام بالتحرك وإيجاد الحلول العاجلة والحلول طويلة الأمد هو واجب وطني قبل أن يكون واجبا مهنيا.

ولفت إلى أنه أخذ على عاتقه هذا التحدي منذ اليوم الأول له في وزارة الصحة، عندما تحمل أمانة مسؤوليتها، بأن يكون جزءا لحل هذه المشكلة التي كانت قد لاحت بالأفق والتي لامسها مجلس الوزراء في أول اجتماعاته بتاريخ 24 أكتوبر الماضي، وأصدر قراره رقم 1113 بالموافقة على إنشاء لجنة عليا تسمى اللجنة الوطنية العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي والمائي.

وأوضح أنه بعد الدراسة «أدركنا بأن هناك خطوات عاجلة ينبغي القيام بها على الفور كجزء من الخطة قصيرة المدى كما أن هناك خططا متوسطة وطويلة المدى ينبغي العمل عليها تعزيزا للأمن الدوائي والذي يعد جزءا لا يتجزأ من الأمن الصحي المنوط بوزارة الصحة والتي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع الجهات المعنية والمختصة في الدولة».

وأضاف أنه قام بمشاركة قطاعات وجهات عديدة ذات الاختصاص بعد أدائه لليمين الدستورية أمام مجلس الأمة ومباشرة عمله بتشكيل لجنة عليا بتاريخ 10 نوفمبر الماضي لمتابعة تعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية. وشرح أن هذه اللجنة كلفت بتقييم المخزون الاستراتيجي الحالي للأدوية واللوازم الطبية وبحث سبل تعزيز منظومة الأمن الدوائي بالبلاد بصفة دائمة وبحد أدنى لمدة ستة أشهر إضافة إلى مراجعة آلية تلقي ودراسة طلبات الأدوية واللوازم الطبية المقدمة من الجهات المعنية بالوزارة والعمل على وضع آلية للانتهاء من إجراءات التعاقدات وبشكل سريع والعمل على وضع آليه لتسريع الدورة المستندية بتعاقدات الوزارة.

وذكر الوزير العوضي أنه بتاريخ 13 نوفمبر الماضي تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية برئاسة مستشار بإدارة الفتوى والتشريع وعضوية المختصين بوزارة المالية وعضوية المعنين بوزارة الصحة.

وتابع أنه تم تكليف تلك اللجنة دراسة أسباب وجود النقص بالمخزون الاستراتيجي لبعض الأدوية واللوازم الطبية وبيان الجهات والأشخاص المسؤولة عن ذلك وبيان أسباب التأخير في الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية والمسؤول عنها ودراسة المعوقات التي تواجه الوزارة والمتسبب فيها والحلول لتلك المعوقات وصولا للهدف المنشود بتعزيز الأمن الدوائي بالبلاد.

ولفت إلى قيام اللجنة بعدة إجراءات لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية أولها تقنين الصرف من الميزانية المخصصة للأدوية ووضع الأولويات وثانيها تقليل الهدر في صرف الأدوية عبر حوكمة صرف الأدوية وتطبيق التكنولوجية الرقمية للحد من أي هدر إذ تم الربط بين 117 مستوصفا كذلك تم الربط بين أربعة مستشفيات عامة لوقف الهدر وضبط الصرف ومنع تكرار صرف الأدوية وجار الربط الالكتروني بين صيدليات المستشفيات وصيدليات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وإصدار قرار وزاري لتنظيم صرف الأدوية الخاصة بالكويتيين.

ولفت إلى قيام وزارة الصحة حاليا بدراسة أكثر من برنامج الكتروني لتتبع حركة صرف الأدوية والأجهزة والمستهلكات الدوائية، الأمر الذي يساهم معه بشكل فعال لمتابعة المخزون وإدارة وتعزيز منظومة الأمن الدوائي.

وذكر أنه تم رفع كتب للجهات المعنية لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية، وطلب توفير ميزانية بإجمالي مبلغ وقدرة 230 مليون دينار، لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية.

كما بين أنه تم رفع كتب للجهات المعنية لتوفير مساحات تخزينية لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية وطلب توفير ميزانية بإجمالي مبلغ وقدره 30 مليون دينار، لتغطية النقص الحاد في المساحات التخزينية اللازمة لتخزين المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية.

الناهض : نسعى

رؤية «كويت جديدة 2035».

جاء ذلك في كلمة للوزير الناهض خلال مؤتمر «تعزيز المنافسة - التحديات والطموح»، الذي عقد أمس الثلاثاء بالشراكة بين جهاز حماية المنافسة الكويتي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» ويستمر يومين.

وقال إن الكويت تتمتع بكل المقومات الأساسية للانطلاق نحو تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035»، وتوفير فرص الاستثمار والتنمية مثل الموقع الجغرافي المتميز والبنية التشريعية الجيدة والنظام القضائي المتكامل وسياسة خارجية دولية متزنة.

وأشار إلى حرص الدولة بمؤسساتها على بناء اقتصاد قوي من خلال تسهيل بيئة الأعمال، وخلق بيئة تنافسية وسوق مفتوحة تتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل، وذلك ضمن مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع القطاعات يسودها روح التعاون البناء والمتواصل بين أجهزتها.

ولفت إلى أهمية دور جهاز حماية المنافسة الذي يحول دون حدوث أي ممارسات ضارة بالمنافسة، لطمأنة الشركات العالمية وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، وصولا لاستقطاب تلك الشركات للسوق الكويتي وتحقيق قيمة فعلية مضافة وخلق فرص عمل مباشرة للكوادر الوطنية.

ونوه الناهض بدور جهاز حماية المنافسة في طرح الآليات والإجراءات والسياسات، وخلق بيئة تنافسية فعالة، وتوفير الاستحقاقات المطلوبة لتعاملات دولة الكويت مع التكتلات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية العالمية.

وذكر أن التطور الإنساني دفع العالم نحو تحولات اقتصادية كبيرة تزايد معها دور القطاع الخاص، وتعاظمت فيه سياسة السوق المفتوحة وظهرت نتيجة ذلك الكيانات الإنتاجية والخدمية الكبيرة والتكتلات الاقتصادية العالمية.

وأفاد بأن العالم أجمع بات أمام واقع يتطلب إرساء قواعد دولية تحكم سياسة المنافسة وآليات تكافح الممارسات الاحتكارية التي تحول دون تحقيق أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو ما واكبته الكويت عبر برنامجها لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق رؤية «كويت جديدة 2035».

وقال الناهض إن المؤتمر جاء ليكون متمما لأوجه التعاون والتواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات والأجهزة النظيرة المختصة ولتبادل الخبرات، ودعم مؤسساتنا بالخبرات والتجارب العالمية الرائدة وتعميق البحث العلمي في مجال المنافسة.

من جهتها قالت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» الدكتورة رولا دشتي، إن 2022 هو عام التعافي من آثار جائحة «كورونا» لدولة الكويت.

وتوقعت الدكتورة دشتي تسجيل الاقتصاد الكويتي نموا ملحوظا هذا العام بنسبة 6 في المئة، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمستويات ما قبل الجائحة.

وبينت أن هذا التعافي الاقتصادي الملحوظ «يحتم علينا ألا نغفل أن النسبة الكبرى من هذا النمو معتمدة على القطاع النفطي، إذ لا تزال عائدات النفط والغاز تمثل نحو 95 في المئة من الإيرادات.

جامعة الكويت

في مؤتمر صحفي أمس، إن عملية تقديم طلبات الالتحاق إلكترونيا للطلبة المستوفين لشروط القبول من الكويتيين وأبناء الكويتيات ومواطني دول مجلس التعاون والمقيمين بصورة غير قانونية وليسوا من أبناء الكويتيات.

وبين الهاجري أن تقديم طلبات الالتحاق لخريجي النظام الموحد والمعهد الديني والمدارس الأمريكية والمدارس الإنجليزية، المتوقع تخرجهم منها «لخريجي مدارس الكويت فقط»، يكون اعتبارا من يوم السبت الموافق 31 ديسمبر الجاري إلى 10 يناير المقبل.

«النهائي» حق

والعالم العربي بشكل خاص. وما قدمه المنتخب المغربي طوال مشوار البطولة، أكد للجميع بلا شك أن المستحيل ليس مغربياً.

ومع اقتراب بطولة كأس العالم قطر 2022 من الانتهاء، في واحدة من أفضل النسخ المونديالية عبر تاريخ البطولة، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، عن رقم فلكي كإجمالي جوائز البطولة 440 مليون دولار، كجوائز للمنتخبات التي تشارك في مونديال قطر، بواقع زيادة قيمتها 40 مليون دولار عن مونديال روسيا الماضي.

ومن المنتظر أن يحصل الفائز باللقب على 42 مليون دولار، بينما سيحصل الوصيف على 30 مليون دولار.

وبداية من دور الستة عشر، سيحصل كل منتخب على 13 مليون دولار، بينما تزداد الجائزة إلى 17 مليون دولار، لمن يبلغ ربع النهائي.

وفي نصف النهائي سيحصل كل فريق على 25 مليون دولار، بينما سيحصل صاحب المركز الثالث على 27 مليون دولار.

وعلى هامش المونديال تولى رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، جياني إنفانتينو، إدارة مباراة استعراضية، بين أساطير كرة القدم، وعدد من العمال في قطر، على ملعب الثمامة بالعاصمة الدوحة، ولعب العمال والمتطوعون، الذين فاز بعضهم في النسخة الأخيرة من كأس العمال، جنبا إلى جنب مع بعض من أعظم أساطير كرة القدم في مواجهة استمرت لمدة 60 دقيقة، على استاد «الثمامة» أحد الملاعب المستضيفة لمباريات كأس العالم 2022.

فقد شارك في المباراة عدد من أساطير كرة القدم، مثل: النجم الإيطالي السابق أليساندرو ديل بييرو، والثنائي البرازيلي كافو وروبرتو كارلوس والإنكليزي جون تيري والهولندي كلارنس سيدورف والفرنسي صبري لموشي، والأسترالي تيم كاهيل، إلى جانب المصري وائل جمعة.

وأشهر إنفانتينو البطاقة الصفراء مرتين، كانت إحداهما من نصيب أليساندرو ديل بييرو.

على جانب اخر أعلنت وزارة العدل الأمريكية ، حجب 55 موقعًا إلكترونيًا تبث مباشرة بشكل غير قانوني مباريات مونديال قطر 2022 في كرة القدم، وقالت الوزارة، إن المواقع أغلقت بعد أن حدد ممثل من الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، مواقع تستخدم لتوزيع محتوى ينتهك حقوق البث من دون إذن من فيفا.

لبنان : جلسة

رفض حزب «القوات اللبنانية» برئاسة سمير جعجع، و«التيار الوطني الحر» برئاسة النائب جبران باسيل، المشاركة بالحوار الذي دعا إليه عوضاً عن جلسة الخميس، من هنا تراجع عن خطوته، كما فعل سابقاً في شهر نوفمبر الماضي.

وأشار المصدر إلى أن «كتلاً كثيرة أعلنت تلبيتها الدعوة، لكن رفض أكبر كتلتين برلمانيتين مسيحيتين في المجلس يضرب الهدف وراء عقد الحوار الذي يفترض أن يكون جامعاً، للتشاور والتباحث رئاسياً، بعدما تكررت النتائج نفسها في الجلسات التسع الماضية».

الكرملين : سحب

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لإحلال السلام، مضيفا أن التقدم غير ممكن «دون أخذ الحقائق في الاعتبار».

جاءت تصريحات بيسكوف في رد له على الطلب الذي تقدم به زيلينسكي لقادة مجموعة الدول السبع أمس الاثنين بهدف الحصول على مزيد من المعدات العسكرية ودعم الاستقرار المالي والطاقة في بلاده والتوصل لحل سلمي يبدأ بسحب روسيا قواتها من أوكرانيا ابتداء من عيد الميلاد المقبل.

وقال بيسكوف : «هذه ثلاث خطوات نحو استمرار القتال».

إلى ذلك، نفى الكرملين وجود أسلحة ثقيلة في محطة زابوريجيا النووية.

يأتي ذلك، فيما عبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الثلاثاء، قبيل افتتاح مؤتمر دولي لمساعدة أوكرانيا في باريس عن قلق بلاده حيال الوضع في محطة زابوريجيا، مضيفاً «نسعى لتأمين المحطة النووية».